العوامل والمعمولات ونظرية العامل في النحو العربي

الطاهر محمد المدني*

ملخص

تناول البحث العوامل والمعمولات ونظرية العامل في النحو العربي، لأهمية تمحيص النظر في النحو العربي؛ لما شابه من الغموض في القواعد المعيارية التي تضارب النحاة في صياغتها؛ إذ يجيزون قاعدة، ولكن اللغة تأتي بما ينافي ذلك، فيلجؤون إلى التأويل، أو القول بجوازها أو بالتقديرات، أوبالحذف، ولتتبع الموضوع استأنست الدراسة بترتيب الأبواب النحوية وفقا لما جاء عند المتأخرين من النحاة؛ حيث استقرت الأبواب النحوية و مصطلحاتها، ثم تتبعت الدراسة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية العامل فبينتها، وخصصت لابن مضاء القرطبي حيزا أبرزت انتقاداته لنظرية العامل، وبينت مقترحاته، وتتبعت مجهودات اللغويين في العصر الحديث في نقد نظرية العامل، وما اقترحوه من بدائل بين التفكير العربي والتنظير الغربي للنحو، كما اهتم البحث بالدراسات التي قدمت ترتبا لأبواب النحو العري في ضوء النظريات اللغوية الحديثة مع التمسك بأسس وأصول النحو العربي .

مقدمة

تتناول هذه الدراسة جانبا من قضايا النحو العربي التقليدي، وهو العوامل والمعمولات، و يأتي هذا في نظرة شاملة بقصد الوقوف على تأثيرها في النحو العربي، ولا شك في أن دراسة العوامل والمعمولات تعني دراسة الجوانب الفلسفية والتنظيرية للنحو العربي، وهو موضوع ينبسط على أبواب النحو كافة.

ومن خلال النظر في جهود العلماء القدماء والمعاصرين؛ يتكشف أنهم طرقوا أبواب نظرية العامل في النحو العربي، وحاول بعضهم وضع حلول لما يراه معضلا منها، ولما كان الموضوع ذا سعة بحيث يصعب الإلمام بتفاصيله؛ رأيت تقسيمه على النحو التالي:

أولا: العوامل:

مع الأخذ في الاعتبار أن الفصل الحدي بين العوامل والمعمولات لا يتأتى إلا للأغراض العلمية، و تمت دراستها في هذا البحث بحسب التصنيف التقليدي الموروث عن النحاة القدامى، مع التوقف عند بعض المسائل للتمثيل دون أن يكون الهدف حصرها .

ثانيا: المعمولات:

اعتمدت الدراسة في تصنيف المعمولات على كتب المتأخرين من النحاة، أمثال ابن هشام؛ إذ تمثل مرحلة استقر فيها النحو العربي في ترتيب أبوابه، واتضحت معالم مصطلحاته دون الوقوف على المراحل التي مر بها من حيث التصنيف والمصطلح .

ثالثا: ناقشت الدراسة نظرية العامل من خلال تحليل بعض المسائل النحوية، حيث يلاحظ توظيف النحاة لقدراتهم الفكرية والفلسفية والكلامية في إثبات عمل العوامل، ولو كان ذلك قسرا، ولما كانت اللغة أعقد من أن تحتويها القواعد الوضعية أخذ النحاة يكيفون القواعد قسرا حتى لو خالفوا بعض ما وضعوه من القواعد في العوامل وعملها؛ بأن قالوا بحذفها أو تعليقها أو تنازعها أو إلغائها، و كان لهذا التضارب أثر كبير في نشأة جيل من الباحثين؛ يتصدى لمواضع الاضطراب في نظرية العامل واضعاص الحلول التي يراها مناسبة لعلم النحو ورسالته في تقويم الأداء اللغوي، وبالمجمل جاءت تلك الجهود على النحو التالي:

1- ملاحظات قطرب عن دور الحركات الإعرابية في المعنى.

2- نظرية ابن مضاء القرطبي في إلغاء العوامل و العلل الأقيسة والتمارين.

3- البحث عن أصول النظريات اللغوية الحديثة في التراث اللغوي العربي القديم.

4- إعادة ترتيب وتبويب وتنظيم النحو العربي مع طرح ما يشوه وظيفته في تقويم الأداء اللغوي بشرط عدم إغفال النظر اللغوي المعاصر.

* كلية الآداب والعلوم- غات - جامعة سبها

وقد رأيت ترتيب هذه الدراسة على النحو التالي:

أولا: العوامل

العوامل في عرف النحاة هي كل ما ترك أثرا في الألفاظ سواء أكان أثرا لفظيا، أو معنى مجردا، لهذا جاءت على نوعين؛ عوامل معنوية، وعوامل لفظية، وهي تعمل مذكورة أو مقدرة، وأول من توسع في القول بها الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد قسمت على النحو التالي :

أ- العوامل اللفظية:

وهي الأسماء، و الأفعال، و الحروف وهي على النحو التالي :

1- عمل الأفعال :

أ- إنها ترفع الفاعل.

ب – إنها تنصب المفعول به إذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد، وتنصب المفعولين إذا كان الفعل متعديا لمفعولين.

ج- إنها تنصب المصادر والمفاعيل المطلقة.

د – تعمل الأفعال الناسخة في المبتدأ الرفع، وفي خبره النصب.

2- عمل الأسماء :

أ- الرفع؛ إذ يعمل المبتدأ في خبره الرفع ويعمل الخبر في المبتدأ الرفع .

ب- الجر؛ إذ يعمل الاسم المضاف في المضاف إليه الجر .

ج – الجزم؛ إذ تعمل أدوات الشرط في فعل الشرط وجوابه الجزم .

3- عمل الحروف: تنقسم الحروف من حيث عملها إلى قسمين.

أ- ما اختص بالدخول على الجملة الاسمية :

– النصب والرفع إذ تدخل (إن) وأخواتها على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر، وقد ألحقت بهذه الحروف (لا) النافية مع اشتراط أن يكون معمولها نكرة .

– الجر وتقوم به حروف الجر، والواو والتاء في القسم .

- (ما) الحجازية، وتعمل في الاسم الواقع مبتدأ الرفع وفي خبره النصب لمشابهتها بـ(ليس) في العمل .

ب- ما اختص بالأفعال :

- ما عمل النصب مثل (إن)، (أن)، (إذن) ...

– ما عمل الجزم مثل (لم) و (إن) و(إذما)

– وقد يتضمن الكلام معنى الشرط، فيجزم به الجواب في الطلب، كما هو في الأمر والنهي والاستفهام والتمني لمشابهته بـ(إن) الشرطية .

ج- ما لم يختص بالأفعال و الأسماء كـ(من) و(لا) النافية للجنس.

ب- العوامل المعنوية:

أ- الابتداء وعمله رفع المبتدأ والخبر على خلاف بين النحاة في ذلك

ب – الفعل المضارع ارتفع لوقوعه موضع الاسم وقيل لتجرده من الناصب والجازم .

ثانيا المعمولات:

1- المرفوعات، وهي الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم كان و أخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم ليس و أخواتها، و خبر (لا) النافية للجنس، والمضارع المجرد من الناصب والجازم.

2- المنصوبات، وهي المفعول به ويلحق به المنادى إذا كان نكرة أو مضافا، والمنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغراء، والمفعول المطلق، والمفعول له، المفعول فيه، والمشبه بالمفعول به، والحال والتمييز والمستثنى بإلا، وخبر كان وأخواتها، وخبر أفعال المقاربة، وخبر (ليس) و أخواتها، واسم (إن) و أخواتها، واسم (لا) النافية، والفعل المضارع بعد الناصب.

3- المجرورات:

أ- المجرور بحرف من حروف الجر.

ب- المجرور بالإضافة.

ج- المجرور بالمجاورة.

4- المجزومات: ما وقع جوابا لـ(لا) أو النهي أو الاستفهام، والفعل الواقع بعد أسماء أو حروف الجزم مثل (لم) و(لما) و(مهما) و(متى) في جملتي الشرط والجواب

5- الاشتغال.

6- التنازع في العمل .

من خلال تقسيم الأبواب النحوية السالف الذكر يمكن تخير بعض المسائل لمناقشة نظرية العامل في ضونها بقصد النظر في مدى موافقتها لطبيعة اللغة وفق المنهج الحديث .

1- العوامل غير المختصة:

يقول بعض النحاة :إن العوامل غير المختصة لا تعمل؛ لعدم اختصاصها بالعمل في الفعل أو الاسم؛ لذلك فهي لا تعمل، ولكن بتتبعها وجدت بأنها تعمل في الأسماء والأفعال معا، ولذلك قام بعض النحاة لتأكيد ما سعوا إليه بتأويلات وتخريجات لا تمت إلى طبيعة اللغة بصلة من ذلك:

- (لا) النافية للجنس فهي تدخل على الأسماء، كما تدخل على الأفعال، و في هذه الحال من المفترض ألا تعمل وفقا للقواعد النحوية المبنية على نظرية العامل؛ ولكنها عملت في الأسماء كما عملت في الأفعال.

أ- أما عملها في الأفعال فهو (الجزم) يقول ابن هشام [1] :((...وتختص بالمضارع و تجزمه نحو " لا تمش في الأرض مرحا"[2] " فلا يسرف في القتل"[3] "، " لا تحزن إن الله معنا"[4]))، كما دخلت على الأفعال، ولم تعمل في

نحو قوله تعالى " وما منعك ألا تسجد"[5]، و قوله :" لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء"[6]

ب-وأما عملها في الأسماء فتعمل عمل (ليس)، وقد اشترط النحاة في عملها هنا أن يتقدم اسمها على خبرها، كما اشترطوا ألا تعمل إلا في الشعر، و أن يكون معمولاها نكرتين، فلما جاءت في الشعر مخالفة لما اشترطوا غلطوا الشاعر، ولكن اللافت للنظر ها هنا هو أن ابن هشام [7] في شرح قطر الندى غلط المتنبي في قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى

فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ونجده في شذور الذهب يجوز البيت ذاته قائلا إن بعض النحاة يجيزون مجيء اسم (لا) معرفا بالألف واللام[8]

ج - كما عملت (لا) النافية عمل (إن) بشروط ذكروها[9] يقول الزمخشري ((وهي كما ذكرت محمولة على (إن) فلذلك نصب بها الاسم ورفع بها الخبر))[10] وعندما خالفت (لا) النافية الشروط التي وضعها النحاة بل، خالفت اللغة ما قعده النحاة في نحو" لا بصرة لكم"، و " قضية و لا أبا الحسن" تأولوا ذلك، وقدروا ما لم يكن في ذهن المتكلم؛ فقالوا إن تأويل ذلك " ولا مثل أبي الحسن"، والجدير بالملاحظة هو أن (لا) عملت في الأفعال وفي الأسماء وتجاوزت في عملها كل قياسات النحويين، فعملت عملين متناقضين؛ إذ في عملها عمل (ليس) رفعت المبتدأ ونصبت الخبر، وفي عملها عمل (إن) نصبت المبتدأ ورفعت الخبر، والنتيجة هي مهما كانت تفسيرات النحاة فإن اللغة قد أعملت الحروف غير المختصة؛ لأن اللغة تتسم بالاعتباطية، و قد يكون لتعدد البيئة اللغوية أثر في ذلك، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى فمنها (حتى) التي تعمل في الأفعال النصب وفي الأسماء الجر.

٤- الحذف والتقدير:

من الوسائل التي يلجأ إليها النحاة لتبرير القواعد اللغوية القول بالحذف و التقدير، ومن أمثلة ذلك قولهم :إن الحذف يأتي على نوعين؛ حذف جائز، وحذف واجب، فأما الحذف الجائز فهو ما دل عليه دليل نحو قوله تعالى " ماذا أنزل ربكم..." إلى قوله قالوا خيرا "[11] ؛ أي أنزل الله خيرا، وقولك لمن تأهب للسفر يريد مكة (مكة) بإضمار"تريد"، و قولك لمن سدد سهما " القرطاس" بإضمار " تصيب"[12]، يبدو أن قضية المعنى في مثل هذا التركيب اللغوي كانت غائبة عن النحاة؛ إذ ما يتحكم في المعنى هنا هو ما أسماه البلاغيون بالمقام، أو ما يعرف بالسياق وما يحيط بالظروف التي قيل فيها النص، أو التركيب اللغوي.

أما الحذف الواجب، فمنه (باب الاشتغال) يقول النحاة إن حد الاشتغال هو :"...أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه..."[13]، أو لم يقل النحاة البصريون منهم خاصة بأن الفاعل إذا تقدم على فعله لا يعمل فيه الفعل[14] ، يقول ابن هشام " أما اشتغاله عنه بضميره فنحو " زيدا ضربته"، وأما اشتغاله عنه بملابسه، فنحو" زيدا ضربت غلامه"، وأما اشتغاله عنه بالوصف فنحو " زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا"، وأما اشتغاله عنه بوصف ملابسه فنحو" زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا "[15] وقولهم إن (زيد) واجب النصب في كل ما ذكر، وفيما يشبهه بعامل مضمر وجوبا يقدر بـ(ضربت)، و التكلف واضح في هذه الجمل؛ إذ لو قلنا (ضربت زيدا ضربته)، و(ضربت زيدا ضربت غلامه)، و(ضربت زيدا أنا ضارب غلامه) لبدا ما لا تحتمله طبيعة اللغة و سننها، والسبب الذي دفع النحاة إلى هذا هو تمسكهم بالعامل وعمله، وقد برروا حذفه بقولهم :إنما حذف العامل هنا لأن العامل المذكور يفسره، فلم يجمع بينهما، ولهم في ذلك أقوال تزيد الأمر تشتيتا نحو قول الفراء " الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر"[16]، وهذا يخالف مذهب النحاة القائل بأن العامل لا يعمل في معمولين إلا على سبيل الإشراك إي العطف[17]، وفي هذا الموضع لا يوجد عطف، ويذهب الكسائي مذهبا آخر في تفسير هذه المسألة، فيرى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد؛ أي على إلغاء الضمير العائد على المنصوب[18] ، وهذا إضافة إلى كونه يخالف القاعدة السالفة الذكر يؤدي إلى تأويل آخر؛ وهو القول بأن الضمير زائد وهو ما يتعارض مع سنن اللغة.

- ومن المعمولات التي ألتزم فيها حذف العامل؛ المنصوب على الاختصاص، وهو "كلام في مقتضى الظاهر لأنه بلفظ النداء وحقيقته؛ أنه اسم ظاهر معرفة قصد به تحقيقه بحكم الضمير مثله، والغالب على ذلك الضمير كون للمتكلم نحو :(أنا ونحن)، ويقل كونه لغائب ... نحو (لنا معشر الأنصار مجد مؤثل) بنصب (معشر) بعامل غير ظاهر وهو الفعل أخص"[19]

- ومما يقع فيه الحذف الواجب الجملة الشرطية، إذ قال النحاة بحذف جواب الشرط وجوبا شريطة أن تكون الجملة المذكورة دليلا عليه نحو قولك: (أنت ظالم إن فعلت)، ولها صورتان؛ الأولى قولك (إن قام زيد أقم) ومنه قول الشاعر:

إن أتاه خليل يوم مسألة

يقول لا غائب مالي ولا حرم

بالنظر إلى الجملة والبيت نجدهما يخالفان القاعدة النحوية القاضية بضرورة تقدم جملة الشرط على الأداة؛ إذا كان فعلها مضارعا، فتأولها سيبويه بأن المضارع المرفوع المؤخر هنا على نية التقديم، والأصل عنده

(أقوم إن قام زيد أقوم)[20] ، والثانية: أن يتقدم القسم على الشرط نحو :(والله إن جاءني لأكرمته)، فإن قولك لأكرمته جواب قسم في نية التقديم، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ... كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم[21] ، ويجب العكس إن تقدم الشرط على القسم في نحو :(إن تقم والله أقم)، وفي هذه المسألة يضطرب النحاة في لأي يكون الجواب أللقسم أم للشرط، فوفقا للقواعد المعيارية يكون الجواب للأسبق - كما سبق القول-، ولكن لماذا لا يكون الجواب للأقرب أي للثاني كما هو في نحو قولهم :(قام وقعد زيد)؟، ويدل على مثل هذا الاضطراب قول الزمخشري :" وتقول والله إن تأتني لفعلت كذا بالرفع، وأنا والله إن تأتني لآتك بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط"[22] ،والجدير بالملاحظة هنا أن القسم في الجملة الثانية متقدم على الشرط، وأتى الجواب مجزوما فجعله الزمخشري للشرط، و الظاهر في هذه المسألة أن القسم والشرط إن تقدم أحدهما على الآخر يكون المتأخر منهما وجوابه جوابا للمقدم، و هو أمر يقتضيه السياق اللغوي، فلو اعتبر الجواب لأحدهما دون الآخر لبقي الآخر دون جواب، مع الأخذ في الاعتبار مقتضيات بنية الجملة العربية؛ ففي نحو التركيب الأول وهو قوله : (والله إن تأتني لفعلت) نجد الزمخشري قد تنبه بأن الجواب للقسم ذلك لوجود قرينة (اللام) التي تدخل على جواب القسم، و لا تدخل في جواب الشرط مما يعني أن بنية جملة القسم قد يخترقها الشرط و العكس يجوز.

شاهد آخر على اضطراب القواعد المعيارية المبنية على نظرية العامل وعمله في أسلوب الشرط هو الحكم بعمل أداة الشرط للجزم أو عدمه، فمثلا لو قارنا بين (إذا) و(إن) نجدهما يتعاقبان أي تحل إحداهما محل الأخرى، ويشهد على ذلك الاستعمال اللغوي، ولكن القواعد المعيارية تمنع "(إذا) أن تعمل الجزم مع حلولها محل (إن) يقول الشاعر الجاهلي وهو بشامة بن عمر:

إذا أقبلت قلت مـذعورة

من الرمد تلحق هيقا ذمولا

وإن أدبرت قلت مشحونة

أطاع لها الريح قلعا جفولا

ما تبين أن الفصل الحدي بين (إن) و(إذا) أمر لا يتفق والواقع اللغوي"[23] ، لعل ما ذكر من الأمثلة في باب الشرط يدل بعض الدلالة على اضطراب القواعد المعيارية القائمة على نظرية العامل .

3- إلغاء العوامل وتعليقها:

يقول النحاة بإلغاء العوامل وتعليقها، ويظهر ذلك جليا في باب (أفعال القلوب)، ومن البدهي وفقا لنظرية العامل أن تعمل هذه الأفعال عمل كان وأخواتها، ولكننا نجدها تخرج عن القواعد المعيارية بفعل الطبيعة اللغوية القائمة على الاعتباطية؛ إذ لا يحكمها منطق محدد مما جعل النحاة يقولون بإلغاء عملها أو تعليقه، يقول ابن هشام " أما الإلغاء فهو إبطال عملها إذا توسطت (يقصد أفعال القلوب)، أو تأخرت، فتقول: (زيد ظننت عالم)، و(زيد عالم ظننت)، وقيل الإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء، وقيل هما سيان، و أما التعليق، فهو إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض ما له الصدارة في الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من عشرة،... الابتداء (علمت لزيد فاضل)، قال تعالى (ولقد علم لمن اشتراه ما له من خلاق)[24]، وبقية العشرة هي لام جواب القسم، و الاستفهام، وما النافية، وإن النافية، و لعل، و أن التي في خبرها اللام، وكم الخبرية"[25] .

يرى النحاة أن الجملة المعلق عنها العمل تكون في محل النصب بدليل العطف على محلها بالنصب ، من ذلك استشهاد ابن هشام بقول كثير :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا

ولا موجعات القلب حتى توالت

يقول بن هشام: " البيت يروى بنصب (موجعات) بالكسرة عطفا على محل قوله (ما البكا) لأن العامل ملغي في اللفظ عامل على المحل، فهو عامل لا عامل ..."[26] إن الفلسفة الكلامية بادية في هذا الكلام، وهو يدل على تسابق النحاة في إثبات القواعد وفقا لمنطق نظرية العامل، و في استخدام ابن هشام لعبارات مثل (وقيل الإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال)، و(الإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء)، وما شابه ذلك عند غيره يثير سؤلا فهل الأمر ذوقي في الأساس أم هو اتباع سنن اللغة؟ أي هل الأمر اختياري ليبحث عن حسنه أم هو واقع لغوي يتبع؟

4- التنازع في العمل:

قال ابن هشام:" ويسمى باب الإعمال أيضا، وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر، ويكون كل من المتقدم طالب لذلك المتأخر، مثال تنازع عاملين معمولا واحدا قوله تعالى: ((آتوني أفرغ عليه قطرا))[27]، و ذلك لأن (آتوني) فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى معمول ثان، و(أفرغ) فعل وفاعل يحتاج إلى معمول وتأخر (قطرا) وكل منهما طالب له، و مثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا "كما صليت وباركت و رحمت على إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه الثلاثة"[28]، وفي هذا المقام يذهب الكوفيون – في القول الأول_ إلى جعل العامل هو الأول لسبقه، ويذهب البصريون إلى جعله للثاني لقربه مع تقدير أو إضمار، فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإن أعملت الثاني أضمرت

في الأول ما يحتاج من مرفوع فقط وإن احتاج إلى منصوب أو مجرور حذفت..."[29]

5- تعدد الأوجه الإعرابية:

من نتائج نظرية العامل والمغالاة فيها تعدد الأوجه الإعرابية و إن كان الظاهر هو أن نظرية العامل يجب أن ترفض تعدد الأوجه الإعرابية، فهي قائمة على أن لكل عامل معمولا واحدا، وقد سبق الإشارة – في معرض الحديث عن أسلوب الشرط، والحديث عن التنازع في العمل - إلى أن النحاة يرفضون أن يشترك أكثر من عامل على معمول واحد، وبالعودة إلى أسلوب الشرط يتبين أن النحاة وقعوا فيما يتنافى مع نظرية العامل في مثل قوله تعالى: ((إما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم))[30] قالوا إن جواب الشرط الأول هو جملة الشرط الثانية وجوابها، وهذا يعني وفقا لنظرية العامل أن جملة جواب الشرط الثاني وقعت معمولة لعاملين إذ؛ هي جزء من معمول الشرط الأول وهي معمول للشرط الثاني، والأمثلة على احتمال تعدد الأوجه الإعرابية كثيرة منها مثلا قولك: " دخلت البيت" فيحتمل إعراب (البيت) على أنه مفعول به منصوب، ويمكن إعرابه شبه مفعول به أو منصوب على نزع الخافض، ومن ذلك في باب الاستثناء قولك: (ما لي إلا زيدا صديق وعمرا)، فلك أن تنصب (عمرا) بالعطف على المستثنى الأول، و أن ترفعه على أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره في هذا المثال وعمرو لي"[31] وأمثل تعدد الأوجه الإعرابية كثيرة في باب الاستثناء وغيره.

الحصيلة في تتبع نظرية العامل وشغف النحاة بها هي أن النحاة لما أجبرتهم اللغة ونظامها الذي يرفض الانقياد التام للقواعد المعيارية التي استنبطوها من بعض اللغة؛ اضطروا إلى تطويع اللغة قسرا؛ لتجاري القواعد، بيد أن ذلك أدى إلى إظهار مدى ضعف حججهم، واضطراب القواعد المعيارية المبنية على نظرية العامل كل؛ ذلك كان باعثا لانتقادات لا حصر لها لنظرية العامل، فتصدى قطرب من المتقدم إلى نقد جرئ لها بقوله إن الحركات في العربية لا تدل على المعاني النحوية، ولم تكن العرب تقصد بالحركات في أواخر الكلمات أي نوع من المعاني " إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه السكون في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون في الإدراج، فلما وصلوا و أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام"[32]، هذه الانتقادات و إن كانت موجهة إلى توضيح دور الحركات الإعرابية وعلاقتها بالمعنى، ولا يرقى إلى الانتقاد المباشر لنظرية العامل إلا أنه كان منطلقا لبعض المحدثين لنقدها – كما سيأتي-، أما دور الحركات الإعرابية وعلاقتها بالمعاني النحوية، فقد أفاض فيه القول الخليل بن أحمد الفراهيدي[33]

و مما كان منطلقا لبعض المحدثين في نقد نظرية العامل مقولة ابن جني :" إن بعض العمل تأتي من لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائما، وبعضه يأت عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره"[34] ، لقد اتكأ ابن مضاء القرطبي على هذه المقولة ليبني عليها نظريته في إبطال نظرية العامل، و ذلك في كتابه الرد على النحاة، وقد جاءت نظرته فيه شاملة تجاوزت الانتقادات الجزئية، تصدى خلالها لجملة من الوسائل التي يعتمدها النحاة في إثبات القواعد المعيارية، وهي العوامل، و العلل، والقياس، والتمارين[35] ، ولكن خليل عمايرة يرى أن ثمة سوء فهم لمقولة ابن جني تلك فقام بشرحها وتوضيحها[36]

و جاءت نظرية ابن مضاء القرطبي في إبطال نظرية العامل كما يلي:

العوامل:

استند ابن مضاء على مقولة ابن جني السالفة الذكر، فدعا إلى إلغاء العامل، لفساد مذهب النحاة في إقرارهم بأن النصب والخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، كما يكون بعامل معنوي، وهم في إثبات ذلك يحتجون بحجج كثيرة على تلك العوامل من حيث؛ ذكرها أوحذفها أو تقديمها أو تأخيرها، و قد يتحدثون عن الأصلي منها والفرعي، يقول :" إني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعرت مسالكها، و وهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[37]، وفيما يلي نوجز نظرة ابن مضاء إلى النحو العربي، وأثر نظرية العامل فيه و الحلول التي يراها لمعالجة الخلل فيه.

العلل:

طالب ابن مضاء إلغاء العلل الثواني والثوالث، مع الإبقاء على العلل الأول لأنها تعليمية مفيدة للتعليم بينما العلل الأخرى؛ ما هي إلا إغراق في التمارين العقلية، بل هي عبث – بعبارة ابن مضاء- .

القياس:

يرى ابن مضاء أن القياس الذي يستخدمه النحاة يزيد القواعد اللغوية غموضا، ولا فائدة ترجى منه، كالقياسات التي جاءوا بها في إثبات أيهما الأصل الفعل أم الاسم،

وما دار بينهم في ذلك من مناقشات عقلية وكلامية لا تمت إلى الطبيعة اللغوية بصلة.

التمارين :

يرى ابن مضاء ضرورة إلغاء التمارين التي شغل بها النحاة أنفسهم، وتعقدت بها القواعد اللغوية من مثل (ابن من البيع مثل "فعل")، وناقش آراءهم فأثبت فسادها؛ إذ لا تفيد مستخدم اللغة، ولا متعلم اللغة في شيء، و إنما هي تمارين لصيغ لم تأت عن العرب، وبهذا الإيجاز عن نظرية ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل تتبين له الإمامة لمن جاء بعده، ولمن أراد من المحدثين انتقاد نظرية العامل، فلا يكاد يخلو أي بحث، أو دراسة حديثة تنظر للنحو العربي من ذكر أراء ابن مضاء في نظرية العامل.

أما رأي فطرب ورأي ابن جني السالفة الإشارة إليهما، فقد كانا منطلقا لبعض المحدثين في نقد نظرية العامل، ومحاولة الولوج من خلالهما في نظرية جديدة؛ ينقح خلالها النحو العربي من آثار نظرية العامل، ومن الجدل والأفكار المنطقية والفلسفية، والحجج التي أتى بها النحاة وتأباها اللغة، ومن هؤلاء: إبراهيم مصطفى الذي يرى أن الحركات لا علاقة لها بالمعاني، بل يتمثل دورها في أن " الضمة تدل على الإسناد، وهي تدل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها، ويتحدث عنها، مع دلالتها على الرفع، والكسرة دليل إضافة، ودليل ارتباط الكلمة الثانية بالأولى، بأداة أو بغير أداة، أما الفتحة فهي لا تدل على الإعراب، بل هي مساعدة على التخفيف في الكلام"

من خلال ما تقدم يتبين مدى ارتباط رأي إبراهيم مصطفى بما ورد عن قطرب، و هو ليس بعيدا عن مقولة ابن حني السالفة الذكر أيضا.

الربط بين التفكير النحوي العربي والتنظير اللغوي الغربي

لقد أدت نظرية العامل بما تركته من ارتياب في القواعد النحوية إلى أن سعى بعض المعاصرين إلى تلمس الحلول عبر الربط بين التفكير النحوي العربي عبر عصوره المختلفة، والنظريات اللغوية المعاصرة الغربية المصدر، وذلك لتحرير النحو العربي من أسر نظرية العامل، ومن هؤلاء نهاد الموسى الذي استخلص في دراسة تقابلية بين التنظيرين الغربي والعربي في النحو خاصة، فوضح جوانب الالتقاء بينهما معتمدا في التفكير الغربي على نظريتين هما النظرية البنيوية والنظرية التوليدية التحويلية .

أولا النظرية البنيوية:

إن النحو البنيوي يهدف إلى النظر :" إلى الصورة اللفظية المختلفة التي تعرض لها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقة الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا"[38]، يقوم هذا التصنيف على تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، وهو ما سعى إليه النحاة العرب فيما عرف عندهم بالإعراب[39]، ويلتقي التنظير النحوي العربي والغربي وفق النظرية البنيوية عند أساس آخر هو التوزيع، وهو :" منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد ... إذ اعتبرت المعاني موضوعا لدراسة علماء النفس... وكان محور اهتمامها (توزيع) الوحدات اللغوية بطريقة الاستبدال، و تتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام"[38]، يبدو هذا الاتجاه بجلاء عند العرب فيما اصطلحوا عليه الحروف المختصة بالأفعال، والحروف المختصة بالأسماء، ومن مقومات النظرية البنيوية؛ اعتمادها على أساس معروف في التنظير النحوي العربي، وهو الميز بين عنصرين بوضع علامة لأحدهما، وترك الآخر؛ إذ مازت العربية المؤنث بالعلامة، وتركت المذكر من غير علامة، كما مازت بين المفرد والمثنى والجمع بأن تركت المفرد من دون علامة، و جعلت لكل من المثنى والجمع علامة تميزه، ومن مبادئ البنيوية اعتمادها على (الخانية) وتقوم على أساس ضبط العلاقة الوظيفية النحوية على أن تمثل كل وظيفة موقعا أو خانة ثابتة، وقد تكون متغيرة بين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل الموقع أو الخانة؛ فالوظيفة النحوية لها موقع أو خانة ثابتة ومخصوصة في التركيب، ويقابل ذلك في التنظير النحوي العربي الأبواب النحوية المعروفة كالمبتدأ والنكرة والمعرفة والحال والتمييز، في أبواب ثابتة تتعاورها ألفاظ متغيرة[39] .

ثانيا: النظرية التوليدية التحويلية

عالج نهاد الموسى النظرية التوليدية من خلال حوار بين رائدها شومسكي و أصحاب النظرية البنيوية، يرتكز الحوار على اعتراضات شومسكي على البنيوية، مع إظهاره للمواضع التي تلتقي فيها التوليدية مع التراث النحوي العربي لا سيما عند ابن هشام مع استئناسه بآراء ابن جني وسيبويه وابن السراج والمبرد، فقد رأى التحويليون أن النحو نظام قائم في عقل أهل اللغة؛ يكتسب منذ الطفولة المبكرة، ويسخر لوضع أمثلة الكلام المنطوق وفهمها، فالنحو" نظرية يقيمها اللغوي مقترحا بها وصفا لسليقة المتكلم"[42]، ويقارن الموسى تعريف النحو عند الفريقين الغربي التوليدي، والعربي –عند ابن جني والخليل خاصة- فيجده كوقع الحافر على الحافر[42]، ويتعرض لجملة من القضايا اللغوية على وفق منهاج النظر الغربي التحويلي فيجدها تتطابق مع منظور النحو العربي عند ابن هشام خاصة، كالأصول والفروع، والبراني (السطحي) والجواني (العميق) مطبقا ذلك على

مستويات التحليل اللغوي صوتا وصرفا و تركيبا، وهنا تجدر ملاحظة أن نهاد الموسى لم يأت على ذكر لنظرية النظم عند الجرجاني، وهي من النظريات التي حفل بذكرها كثير من العلماء المعاصرين؛ إذ اعتمدوا عليها، وبنوا أسس انتقاداتهم لنظرية العامل، بل عدها بعضهم بديلا لنظرية العامل، كما هو الحال عند تمام حسان، كما كانت نظرية النظم عند بعض المعاصرين أساسا للمقارنة بين التنظير التوليدي الغربي والتنظير النحوي العربي، و ذلك ما فعله حسام البهنساوي؛ إذ قام بتحليل النظريتين اللغويتين الغربيتين النظرية البنيوية والنظرية التحويلية مع إبراز ما يقابل كل منهما عند العرب، ففي مقابلته بين النظرية البنيوية والتراث النحوي العربي أكد وجود الأسس البنيوية عند سيبويه، فالنظرية البنيوية تقوم على أساس تحليل اللغة إلى مكوناتها الأساسية من صوتية وصرفية وتركيبية، وهذا لم يكن غائبا عن النحاة العرب، بل قد حواه سفر النحو العربي كتاب سيبويه[44]، أما النظرية التوليدية التحويلية، فقد تطابقت في أغلب ما سعت إليه مع نظرية النظم عند الجرجاني في دلائل الإعجاز، فشومسكي واضع النظرية التحويلية يرى " أن اللغة كناية عن مجموعة من الجمل كل جملة منها طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر ...علما بأن عدد الجمل غير متناهية"[45]، ويرتكز جوهر هذه النظرية على قدرة المتكلم باللغة أن ينتج سليقيا عددا لا متناه من الجمل التي لم يسمعها من قبل، ودور عالم اللغة في هذه الحال هو رصد قدرة المتكلم على صياغة الجمل وفق القواعد المعيارية لهذه اللغة، وقد التقت هذه النظرية مع كثير مما جاء به الجرجاني في نظرية النظم التي بناها على أسس هي :النظم، والترتيب، والبناء، والتعليق، فقد قابلت فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني التي مفادها أن النظم كامن في نفس المتكلم، قابلت فكرة البنية العميقة عند شومسكي، وقابلت فكرة الترتيب والبناء البنية السطحية عند شومسكي، كما قابل التعليق عند الجرجاني، الجانب الدلالي عند شومسكي، ولم تكد نظرية النظم أن تغفل عن شيء مما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية عند شومسكي، ففي المستوى التوليدي يرى الجرجاني أن النظم ما هو" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه و أصوله..."[46]، و أي خروج عن ضوابط علم النحو يعد خروجا عن السنن الذي ترتضيه العربية، وهذا ما أطلق عليه شومسكي و أتباعه (الكفاءة اللغوية) أما الجانب التحويلي فقد عبر عنه الجرجاني بالزيادة والحذف والتقديم والتخير مع المحافظة على النواة التي هي الجملة.

يعد خليل عمايرة أحد المعاصرين الذين وظفوا النظريات اللغوية المعاصرة للتخلص من هيمنة نظرية العامل على النحو العربي، وقد بنى نظريته على أساس أن اللغة العربية تعتمد على نوعين من الجمل؛ الأولى هي الجملة الإسمية، والثانية هي الجملة الفعلية، وهاتان الجملتان تعتبران الأس الذي ينطلق منه في بناء الكلام العربي، و أي نقص في بنية إحداهما يبطلها، وأي زيادة فيهما تعد تحويلا لها من الجملة التوليدية إلى الجملة التحويلية،[47] و هذا ما نجده عند ابن هشام المصري في مغني اللبيب، فهو يقسم الجملة إلى اسمية وفعلية " فالاسمية هي التي صدرها اسم، كـ(زيد قلم) ... والفعلية التي صدرها فعل كـ(قام زيد)..."[48] زيادة في التوضيح يقول ابن هشام " و مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم من الحروف..."[49] ،إذا الجملة عنده تنقسم إلى جملة فعلية و أخرى اسمية، وهما نواة الكلام العربي بغض النظر عما يضاف إليهما من إضافات، فتلك الإضافات إنما هي إضافات تحويلية حول النواة تضيف معنى جديدا، ولكن لا تؤثر في النواة، ويرى خليل عمايرة أن فكرة الزيادة والترتيب اللتين أشرنا إليهما عند الجرجاني تؤديان إلى تحويلها من جملة توليدية إلى جملة تحويلية، فزيادة مورفيمات جديدة في أول الجملة التوليدية تحولها إلى جملة تحويلية، وكل زيادة في صدر الجملة التوليدية تؤدي إلى تغير الحركة الإعرابية، مع ملاحظة أن هذا لم يحدث نتيجة عمل المورفيم المضاف إلى صدر الجملة، ولكنه اقتضاء سليقي في اللغة العربية، كما يرى أن أي زيادة في الجملة التوليدية ترتبط ببؤرة الجملة؛ وهي المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية[50]، ومن العناصر الأساسية التي تؤدي إلى تحويل الجملة من جملة توليدية إلى تحويلية عند عمايرة (الحذف)، وهو مما ورد عند الجرجاني في دلائله، و مما يراه عنصرا تحويليا (الحركة الإعرابية) – في جمل أو أسلوب محدد-، ففي أسلوب الاختصاص، وأسلوب التحذير والإغراء، يتم تغير المعنى بتغير نوع الحركة الإعرابية من الرفع، وهو الأصل الافتراضي، إلى النصب، فتتحول الجملة إلى معنى جديد دون الحاجة إلى تقدير العامل، ومن العناصر التحويلية عند عمايرة (التنغيم)، فمن خلال موقع التنغيم في الجملة ودرجته يمكن نقل المعنى التوليدي إلى استفهام أو التعجب أو التهكم أو السخرية[51].

إعادة ترتيب الأبواب النحوية لأسباب تعليمية

من النتائج التي أفضت إليها الإصلاحات التي قام بها منتقدي نظرية العامل إعادة ترتيب الأبواب النحوي لأسباب تعليمية، ذلك لما اتصفت به النظرية النحوية العربية التقليدية من اضطراب، وتداخل في الأبواب النحوية، وتضخم في المادة العلمية في كتب النحو، لاهتمامها بالشاذ وتعدد الأوجه الإعرابية، وكثرة الاحتمالات، ولإصرار النحاة على إثبات القواعد بشتى

الطرق، و إدخالهم المذاهب الكلامية والفلسفية والفكرية والفقهية في التحاجج من أجل إثبات القواعد النحوية، كل ذلك دعا إلى التفكير في تنقيح النحو منها، لا سيما أن الهدف هو تقويم اللسان والقلم في محاكاتهما لكلام العرب، و لا يتأتى ذلك إلا بتعليم النحو، و لا يتم تعليم النحو وهو ملئ بهذا الاضطراب والتداخل، وهذا ما أكدته التجربة الطويلة في تعليم النحو العربي على ضوء نظرية العامل، فكان أن سعى بعض اللغويين المعاصرين إلى الدعوة إلى إعادة ترتيب وتبويب النحو العربي في دراسات عدة منها:

1- دراسة تمام حسان:

جاء تمام حسان بنظرية شاملة طرق فيها الجوانب السلبية التي كانت بسبب من نظرية العامل، متخذا من نظرية النظم عند الجرجاني بديلا وأساسا ومنطلقا لحل مشكلة نظرية العامل، وكان مبدأ (التعليق) أحد الأسس التي بنيت عليها نظرية النظم عند الجرجاني، وهو الفكرة المركزية في نظرية تمام حسان، فيرى أن التعليق " هو الفكرة المركزية في النحو العربي، و إن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى و أفضل و أكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوي"[52]، لقد جعل تمام حسان التعليق في قرائن وقسمها إلى قرائن مقالية وأخرى حالية، فأما القرائن المقالية، فتنقسم إلى قرائن لفظية وقرائن معنوية، و القرائن المعنوية هي: الإسناد، والنسبة، والتبعية، والمخالفة، والقرائن اللفظية هي: الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط والتضام، و الأداة، والتنغيم، وتندرج تحت كل من القرائن اللفظية والمعنوية جملة من العلاقات السياقية الصغرى والكبرى، ويرى أن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بالعامل – الذي هو قرينة لفظية-، وهذه النظرية في نظر تمام حسان أعطت لكل قرينة حقها و أهميتها، ولم تفاضل بينها و بتضافرها تتكامل النظرية النحوية، مع أمن اللبس ونفي التفسير الظني أو الذاتي أو المنطقي وغير ذلك مما تشبعت به كتب النحو العربي.

2- دراسة شوقي ضيف:

لقد جاء نظرية شوقي ضيف في تقديمه[53] لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي وضح من خلالها ما سببته نظرية العامل وعمله، والقياسات، والتمارين من اضطراب في الدرس النحوي، وتعقيد لا يخدم العملية التعليمية، ومن خلال ما دعا إليه ابن مضاء من إلغاء نظرية العامل والقياسات والتمارين، طرح شوقي ضيف إعادة ترتيب الأبواب النحوية ليكون نحوا خاليا من تلك الأسس، دون أن يؤثر ذلك بأي حال على جوهر النحو ومصطلحاته الموروثة، ويلاحظ على هذا الطرح أنه جاء منثورا في ثنايا تعليقات شوقي ضيف على نظرية ابن مضاء ينقصه التبويب والتقسيم .

3 - دراسة جعفر عبابنة:

قدم لدراسته بمقدمة عامة عما يعانيه الدرس النحوي من مشكلات في المراحل التعليمية المختلفة وقد رأى أن السبب في تلك المشكلات هو نظرية العامل، والعلل والتقسيمات المنطقية، وسيطرة الجدل على بعض أبواب النحو ، وإدخال بعض الأبواب الصرفية في الأبواب النحوية، من هذا المنطلق رأى جعفر عبابنة [54] ضرورة إعادة ترتيب الأبواب النحوية متخذا من الجملة جوهرا و أساسا، فهي أساس الكلام العربي، وتتكون من نواة ومحيط، ويرى أنه قبل دراسة الجملة يجب دراسة مقدمات هامة أطلق عليها (مقدمات)، وتتمثل في القواعد الأساسية التي بني عليها النحو العربي، وجاءت أطروحاته كما يلي:

1- المقدمات: وتهتم بتعليم المباحث الصرفية النحوية المشتركة؛ كأقسام الكلام؛ المذكر والمؤنث، و التعريف والتنكير.

2- النواة: يقصد بها العلاقة الإسنادية بين الاسم والاسم، وهي علاقة اسنادية اسمية والاسم والفعل، وهي علاقة اسنادية فعلية، وما يلحق بهما.

3- المحيط: وهو عبارة عن طبقات تحيط بالنواة تسبقها حينا، وتلحق بها حينا آخر وهي:

- المكيفات: وهي حروف و أسماء وأفعال تدخل على النواة، فتؤثر فيها وتضيف معنى جديدا إليها ويقوم بهذا الدور الأفعال الناسخة، والحروف الناسخة، والنفي والاستفهام، وغير ذلك مما يتقدم الجملة، وقد تكون بعض المكيفات مما يلحق الجملة كالحال والتمييز و المنصوبات الأخرى.

- علاقة الموافقة: يقصد بها تطابق الفعل والفاعل من حيث النوع والعدد والإعراب والتعريف والتنكير.

- التعليق: وهو الربط بين الجار والمجرور والظرف وما تتعلق به .

- الروابط: وهي عناصر تقوم بالوصل بين أجزاء الجملة مثل أن ، وكي، وما، و واو المصاحبة، و واو المعية .

- مراعاة الترتيب في الجمل بتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التخير وفقا لأصول كلام العرب ولا استثناء في ذلك إلا بدليل.

- ذكر ما حقه الذكر وحذف ماحقه الحذف وعدم التقدير إلا لما قام عليه دليل مقالي أو حالي.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أثر نظرية العامل في النحو العربي من خلال آراء بعض النحاة التي تم تطبيقها على

بعض المسائل النحوية التي تم اختيارها من أبواب مختلفة متمثلة في العوامل غير المختصة، والحذف التقدير، وإلغاء العوامل، وتعليق العوامل، وتعدد الأوجه الإعرابية، تبين خلالها أن بعض النحاة قد وقعوا في اضطراب شديد عند تطبيق نظرية العامل على هذه الأبواب النحوية كما اضطربوا في غيرها، ذلك لما حاولوا قسرا تطبيق نظرية العامل عليها مستعينين بأدوات المنطق والفلسفة الكلامية والفقه وعلم الكلام، يهدفون إلى إثبات صحة نظرية العامل، ولما كانت اللغة أعقد من أن تحتويها القواعد الوضعية، ولا تقوم على أسس منطقية في بعض صورها، وقد تخالف الفلسفة وعلم الكلام والمنطق، وقع النحاة في التفسير والتأويل ولي عنق اللغة؛ كي تتماشى مع ما يصبون إليه، كل ذلك أدى إلى اقتناع بعض القدماء من اللغويين والمعاصرين بعدم جدوى نظرية العامل، وما بنيت عليه من الأدوات، فقاموا بإعادة النظر فيها والبحث عن تنظير جديد يخلص النحو العربي من أسرها، وقد جاءت دراساتهم على النحو التالي:

1- دراسات تمهيدية، بل أراء ضحلة غير ناضجة ولكنها محاولات لا يمكن إغفالها، وتمثلت في رأي قطرب بن المستنير تلميذ سيبويه، وكان ملهما لبعض المعاصرين أمثال إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، و مهدي المخزومي في كتابه دراسته في النحو العربي نقد وتوجيه.

2- دراسات تنظيرية تهدف إلى جعل النحو العربي في إطار جديد مستعينة بما وفره علم اللغة المعاصر من نظريات لغوية حديثة، مع البحث في التراث اللغوي العربي عما يتفق معها، وقد سار على هذا النهج نهاد الموسى وحسام البهنساوي، وخليل عمايرة، ومازن الوعر.

3- دراسات تطبيقية تهدف إلى إقامة نحو عربي تطبيقي خال من شوائب نظرية العامل وما بنيت عليه، مع الاستعانة بنظريات البحث اللغوي المعاصرة، وما توفره من نظرة علمية يسهل معها تدريس النحو العربي بشرط ألا يؤثر ذلك على الأسس العامة للنحو العربي، وسار على هذا المنهج جعفر عبابنة، تمام حسان، شوقي ضيف.

ولكن الملاحظ على هذه الدراسات أنها في طريقها إلى التعقيد، والوقوع في التخبط، فمثلا نجد تمام حسان يتخذ من مبدأ (التعليق) المقتبس من الجرجاني الفكرة المركزية التي ينبغي أنْ يبنى عليها النحو العربي لتخليصه من نظرية العامل، بينما نجد جعفر عبابنة ومازن الوعر وخليل عمايرة يتخذون من الجملة اسمية كانت أم فعلية محورا وأساسا ينطلق منه في بناء النحو العربي الحديث.

في المصطلحات المستخدمة فمثلا مصطلح (التعليق) نجده عند جعفر عبابنة بمفهومه التقليدي الموروث؛ إذ يدل على تعليق الجار والمجرور أو الظرف بما يتعلق به، ونجده عند حسام البهنساوي بمفهوم الجانب الدلالي المعروف عند شومسكي.

نجد خليل عمايرة يطلق على الأدوات التي تغير في البنية التركيبة للجملة صدورا كانت أم أعجاز يطلق عليها العناصر التحويلية، ويطلق عليها جعفر عبابنة مصطلح (المكيفات) وهذا المصطلح مع بساطته، وكونه سهل التلقي إلا أنه يعمل على تعدد المصطلح النحوي منذ بدايته.

الهوامش

1. شرح شذور الذهب ص228
2. سورة لقمان من ية18
3. سورة الإسراء من الآية 33
4. سورة التوبة من الآية 40
5. سورة الأعراف من الآية 12
6. سورة الحديد من الآية 29
7. انظر شرح قطر الندى ص 145
8. شرح شذور الذهب ص197 ، 198
9. انظر - شرح شذور الذهب ص230
10. المفصل في علم اللغة ص94
11. سورة النحل من الآية30
12. انظر شذور الذهب ص255
13. المرجع نفسه ص235
14. انظر الإيضاح في علل النحو ص137
15. شذور الذهب ص235
16. المرجع نفسه ص 238
17. انظر شرح الكتاب للسيرافى ص
18. شذور الذهب ص238
19. المرجع نفسه ص275
20. انظر المرجع نفسه والصفحة ذاتها
21. انظر المرجع نفسه والصفحة ذاتها
22. المصل في علم اللغة ص 307
23. بحوث في الاستشراق واللغة ص 96 ، 97
24. سورة البقرة من الآية 102
25. شذور الذهب ص 394
26. المرجع نفسه ص395
27. سورة الكهف من الآية 69
28. شرح قطر الندى وبل الصدى ص 198
29. المرجع نفسه ص199
30. سورة الأعراف من الآية 35

31. مكانة الخليل بن أحمد، ص130
32. الإيضاح في علل النحو، ص71
33. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص 134
34. الخصائص ج1ص 110، 111
35. انظر الرد على النحاة ص 71 وبعده
36. انظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص 67
37. الرد على النحاة، ابن مضاء، ص 72
38. نظرية النحو العرب في ضوء منهاج النظر الغرب ص 27
39. انظر المرجع نفسه ص 34
40. المرجع نفسه ص 37
41. انظر نظرية النحو العربي ص49
42. نظرية النحو العربي ص 53
43. انظر نظرية النحو العربي ص 54
44. انظر أهمية الربط بين التفكير اللغوي العربي عند العرب و نظريات البحث اللغوي الحديثة ص 25 ، 26
45. المرجع نفس ص 29
46. دلائل الإعجاز، ص81
47. انظر العامل النحوي بين مؤيده ورافضيه ، ص 60
48. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2ص 419
49. المرجع نفسه ج2 ص 421
50. انظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص78
51. المرجع نسف ص 90 ، 93
52. اللغة العربية معناها ومبناها ص189
53. انظر الرد على النحاة (المقدمة) تحت عنوان حاجة النحو إلى تصنيف جديد ص 46
54. مجلة أفكار العدد 68، ص62 وبعدها

المراجع

1- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهر ط(3).
2- أبو سعيد السيرافي، توفي سنة(368هـ)، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمد هاشم عبد الدائم، دار النهضة مصر د ط، سنة 1986م.
3- أبو القاسم الزجاجي، تـ(337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان الطبعة (3) سنة 1979م
4- الإمام أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم النحو، قدم له وراجعه وعلق عليه د. محمد عزالدين السعيدي، دار إحياء العلوم بيروت لبنان، ط(1) سنة 1990م.
5- أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام، المتوفى سنة (761هـ) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، دت
6- قطر الندى وبل الصدى تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث بيروت لبنان ط(11) سنة 1963م.
7- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وخرج شواهده د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني دار الفكر دمشق سوريا، ط(1) سنة 1964م.
8- د. إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، دار البشير مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط (1) سنة 1996م
9- جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط(1) سنة 1984م .
10- د. حسام البهنساوي ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة في مجالي مفهوم اللغة والدراسات اللغوية، تأليف د. حسام البهنساوي، جامعة القاهر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهر مصر، سنة 1994م
11- د. خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيدية ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك.
12- زكريا شحاتة محمد الفقي، نحو الزمخشري بين الفكر والتطبيق، المكتبة الإسلامية، بيروت لبنان، ط(1) سنة 1986م.
13- الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار المنار، القاهر، ط (5) سنة 1372هـ
14- د نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء منهاج النظر الحديث، دار البشر، مكتبة وسام، عمان الأردن، ط(2|9 سنة 1978م.